مستعينا بالله الملك المعبود الحمد لله الذي احكم بكتابه اصول الشريعه
لغوايه الاحكام الاتقان والكتاب في اللغه كالكتب والكتابه مصدر
كتب معنى جمعه ومنه المفلوج للبالغه اوضمائر بني لمفعله كالدبلي واطلاقه
للنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب كما ظن بل لانه مجموع بالفعل كالتدوين
الان يقال هجر هذا المعنى في العرف العام وكثر دون معنى الكتابه وتصويب
اللفظ بحروف هجائه والباء في بكتابه للسببيه والاصول جمع اصل وهو في
اللغه ما ينبني عليه وبقاء الفرع فنقل في العرف الى ما يحوي تفصيلها والشريعه
بفتح الفقه وغيره لانها ما شرع الله تعالى لعباده من الاحكام فرجحت انها
كوردالناديه وهي الدين ايضا لكونه فرجحت انها بطاع فردانه اي اطاعه
والملة لكون من حيث اجتماع المبعوث اليها هي املت الكتابه بمعنى املته
قبل او باعتبار الاتفاق عليها فقال على القوم على كذا اي اتفقوا عليه والتعريف
فائدته الاعم بمعنى الابيض او الشريعه هنا الغرة وهي في الاصل اعم من الشهرة لكونها
فوق الدرهم ثم استعير لكل واضح معروف والخطاب في الاصل توجيه الكلام
نحو الغير للافهام ثم نقل الى سائر التعاطي في الكلام والحنيفيه اي المائله الى الدين
الحق واطلق على المسلم وعلى الدين المستقيم باعتبار تحقق ذلك الميل فيهما والحق
انه الياء للمبالغه او على نسبة فرد الجزء الى ولا يبعد ان يراد بالحنيف ابو هم
عليه السلام فيكون المعنى المنسوبه الى ابراهيم الحنيف قال الله تعالى ديننا قيما
ملة ابراهيم حنفا والسماحه لغوها وصف الشريعه الحنيفيه به لما فيها من رفع
الاصر والاغلال وبالبيضاء لغايه وضوحها عندا ولا الليلها والنقاء ثانيا ويحتمل
الاريتا ويحتمل ان يكون السمح بمعنى السهله والمتسالمه وسهوله تهنا الدين
لانه تعالى لم يخصص ظاهرا قال الخطابي في الكلام يحتمل التمثيل وفيه بحث اما
اولا فلان التخيير قبل الاستعاره المصرحه وشرط الاستعاره تناسي
التشبيه وفي لكه شجره طيبه دلوفي فقره اخرى صريح في تشبيه الشيء على ما مر
فالمراد بالكلام الباقيه الشريعه فيحوج الكلام عن صلاحيه الاستعاره فرفعه
تفكه وتكل تاكلون لحما طريا وتخرجون حليه تلبسونها ما قبله اعني ويأتي

Copyright King Saud University

يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج
غير الاستعاره الى التشبيه صريح به صاحب الكشاف مع انه بعد الاتيان
على التشبيه فيما مخرفيه وامانا فيا فلان الاستعاره المصرحه هي التي يذكر
فيها لفظ المشبه به ويراد المشبه ولهذا صرحوا بامتناع اذ في نحو رأيت اسدا
ولو بتبديل حركته باخرى تمضيها المضي وعلموه بانها يخرج عن
الاستعاره وههنا احكام الآل بالكتاب ورفع الفرع بالحقها بالاصل والشجره
التي هي المشبه بها فكيف يكون عنقاد اذا عرفت ذلك فالكلام اما مفصل
الاستعاره بان يقال شبه الشريعه الشريفه بشجره لها اصول و
فروع استعاره بالكنايه واثبت لها هاتيك تخييلا ولما نفس الاحكام
والفروع تحقيقا فالاصول والفروع حقيقه وابقاؤها للشريعه مجاز عند
صاحب الايضاح وبالعكس عند الكاكي واما محمول على لفظ اما بان يحمل الاصول
الشريعه على ادلتها الكليه التي هي غير الكتاب اعني السنه والاجماع والقياس
لان الكتاب ايضا كيف يلزم احكام التي بينه ولا ضير في اخراجه بلزوم
محكميه فرنف بطريق الاولويه او الاريبه بان يراد باحكام الكتاب بنفسه احكام
معانيه واحكامه بوصف الذي هو الاعجاز فهو محكم ومحكم به اعتباران
او يراد انه احكم دلاله الاحكام بان جعل نحكما لمحكم كتابه الذي هي
السنه والاجماع والقياس واحدا منها فصارت الاحكام محكمه الاصل
واما بان يحمل على ادلتها التفصيليه بخويته فوجه احكامها بالكتاب ان كلا
يدل على حكم شرعي اجمالي احد الاعجاز حتى ينبئ وينقود بنفسه فهو محكم
لغيره اعني ما هو محجز من الكتاب والظاهر ان المراد بالفروع هذين الاخيرين
الاحكام العمليه فانها فروع بالنسبه الاعتقاديات وباحكام الاصول اثباتها
بحجيتها واما افاده القطع بها ووجب علينا احكام الاصول الى الكتاب ورفع
المفروع الى الخطاب الى الاحكام بمعنى الخطاب الكتاب واما رفع الفروع بمخصص
بل بمطلق الخطاب او لتخيير الكلام والتفنن في العباره او لان وصف الكتاب
بالخطابيه فيما لا يزال عما ذهب اليه البعض ومعلوم ان رفع المدلول متأخر عن